



# تقرير مُلخّص عن أهم المرئيات والملاحظات الواردة حول مشروع (السياسة الوطنية للقضاء على العمل الجبري في المملكة العربية السعودية)

## مقدمة

عادةً تكون هذه المقدمة موحدة لجميع الجهات وتكون مستندة على قرار مجلس الوزراء رقم (476) وتاريخ 1441/07/15هـ.

## مثال

إنفاذاً لقرار مجلس الوزراء رقم (476) وتاريخ 1441/07/15هـ، والذي نصّ في البند (خامساً) على الآتي: تعديل البند (ثالثاً) من قرار مجلس الوزراء رقم (713) وتاريخ 1438/11/30هـ، ليُصبح بالنص الآتي: "على كل جهة حكومية عند إعداد مقترح ذي صلة بالشؤون الاقتصادية والتنموية لمشروعات قواعد أو لوائح أو قرارات وما في حكمها ذات طابع تنظيمي - مما هو داخل في اختصاصها ولا يتطلب الرفع عنه - أن تنشره على المنصة الإلكترونية الموحدة لاستطلاع آراء العموم والجهات الحكومية على شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت)، بما يمكن الجهات والأفراد المعنيين بأحكامه من إبداء مرئياتهم وملحوظاتهم حياله، ومن ثم تنشر ملخصاً بأهم ما تضمنته هذه المرئيات والملحوظات على المنصة. وللجهة تقدير نشر المقترحات ذات الصلة بالشؤون الأخرى وملخصاً للمرئيات والملحوظات التي أبديت في شأنها".

## معلومات عن المشروع

- اسم المشروع: السياسة الوطنية للقضاء على العمل الجبري في المملكة العربية السعودية.
- الهدف من المشروع: انطلاقاً من رؤية المملكة 2030 تسعى وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية للعمل على تنفيذ التزامات المملكة في بروتوكول عام 2014 والذي يهدف الى تعزيز تدابير الوقاية والحماية للعاملين وتكثيف الجهود الرامية إلى القضاء على كل أشكال العمل الجبري.
- وفي هذا السياق، تهدف السياسة الوطنية إلى القضاء الفعلي على كافة أشكال العمل الجبري في المملكة العربية السعودية من خلال بناء إطار وطني متكامل لتوحيد الجهود وتأكيد التوجه التشريعي والتنظيمي للمملكة في حماية الحقوق وتحقيق العدالة ومكافحة الممارسات التعسفية والإجرامية المتعلقة بالعمل الجبري.
- نوع المشروع: سياسة جديدة
- الجهة المسؤولة: وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.
- الجهات المشاركة: لا يوجد
- القطاع المستفيد أو المُستهدف من المشروع: قطاع الرقابة وتطوير بيئة العمل.
- القطاعات التي قد تتأثر من هذا المشروع: قطاع العمل، وقطاع التنمية الاجتماعية
- مدة الاستطلاع: 14 يوم

# مُلخّص عن نتائج الاستطلاع:

## الوسائل المستخدمة لنشر المشروع

- المنصة الإلكترونية الموحدة لاستطلاع آراء العموم والجهات الحكومية (منصة استطلاع).
- ورش عمل تم تنسيقها مع الجهات الحكومية المعنية وممثلي قطاع العمل والعمال
- مشاورات مع المنظمات الدولية (منظمة الهجرة الدولية ومنظمة العمل الدولية)

## بيان عن المرئيات والملاحظات

- عدد المشاركين في الاستطلاع من كافة الوسائل المستخدمة للنشر: (2).
- الجهات الحكومية المشاركة بإبداء مرئياتها حول المشروع: وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.
- مجموع المرئيات الواردة على المشروع من جميع المشاركين: عدد (7) مرئيات.
- نوع المرئيات الواردة ملاحظات قانونية وصياغية ومقترحات عامة.

## نهاية التقرير يتم إضافة البند التالي:

**#إخلاء المسؤولية:** تم إعداد تقرير ملخص المرئيات من قبل الجهة الحكومية الطارحة للمشروع، على أن المرئيات والملاحظات الواردة في التقرير لا تمثل وجهة نظر المركز الوطني للتنافسية .

# المُخرجات النهائية:

## الإجراءات التي تم اتخاذها

- تمت الاستفادة من المرئيات الواردة وسيتم تحديث المشروع وفقاً لذلك ورفعها لجهة الاختصاص خلال مدة (60) يوماً.

## الصيغة النهائية

- نسخة نهائية من المشروع بعد معالجة المرئيات الواردة (في حال تم إعادة صياغة المشروع) وترفق كملف مستقل مع هذا التقرير. مازالت مسودة وثيقة السياسة قيد المراجعة وسيتم مشاركتها عند الانتهاء من الصياغة النهائية.
- جدول بأهم الأحكام التي تم تحديثها في المشروع وفقاً لما ورد من مرئيات وملحوظات. مسودة وثيقة سياسة جديدة لا تتضمن أحكام جديدة أو أحكام للتعديل

## ملحق المرئيات

يتم ذكر كافة الملحوظات والمرئيات الواردة من العموم والجهات الحكومية على كافة أحكام المشروع، مع بيان الإجراء المتخذ حيال كلٍ منها.

جدول معالجة المرئيات والملاحظات لكامل المشروع				#
الإجراء المتخذ	رأي الجهة الطارحة للمشروع	المرئيات / الملاحظات	المادة	
			فقرة حوكمة السياسة	1
سيتم النظر في المقترح عند إعداد النسخة النهائية	تم إدراج هذه الفقرة نظرا لكون المسودة "مشروع سياسة" وسيتم النظر في المقترح عند إعداد النسخة النهائية مع الأخذ بعين الاعتبار الطبيعة المتعددة الأبعاد للسياسة والتي تتطلب توضيح ملائم عن حوكمة وتنفيذ السياسة.	<p>أولاً: لا يتم ذكر مصطلح نموذج الحوكمة في 'وثيقة السياسة' بل في 'ملخص السياسة' وهي المرحلة ما قبل اصدار 'وثيقة السياسة'. ثانياً: العناوين التي تم ذكرها تحت حوكمة السياسة وهي: 1.9 خارطة الطريق و 2.9 متابعة التنفيذ هي عناوين لا تدخل ضمن الحوكمة.</p> <p>أولاً: نوصي بذكر 'مسؤولية تطبيق السياسة' بدلا من 'حوكمة السياسة' ووضع النص الوارد تحت 'متابعة التنفيذ' تحت مادة 'مسؤولية تطبيق السياسة' التي تم ذكرها في الأعلى مع ملاحظة ذكر الثلاث العناصر التالية: -الجهة المسؤولة عن التأكد من تطبيق السياسة ومراجعتها ومتابعتها ومراقبتها وقياس فاعليتها وقد تم ذكرها في 'متابعة التنفيذ accountable -الجهات المسؤولة عن التنفيذ responsible وقد تم ذكرها في 'خارطة الطريق' -الجهات ذات</p>		
	بالنسبة للنقطة الثالثة والتي تعنى بتحديد الجهة المعنية برفع التقارير فيستتم تحديدها في المسودة النهائية			

	<p>تم التعديل وعكس الملاحظة</p> <p>تم التعديل وعكس الملاحظة</p> <p>تمدد جهة الإشراف من قبل وزارة الموارد البشرية</p>	<p>العلاقة التي يجب ابلاغها informed لم يتم ذكرها</p> <p>ثانيًا: تم ذكر مادة عن 'خطة التنفيذ' تتضمن العناوين التي تم ذكرها تحت حوكمة السياسة وهي "خارطة الطريق" و'متابعة التنفيذ' ولكن هذا أمر اختياري وعادة ما يتم مناقشته في وثيقة 'ملخص السياسة' وليست ضمن 'وثيقة السياسة' نفسها.</p> <p>ثالثًا: الترقيم غير صحيح، فالعناوين تحت مادة الحوكمة يجب أن تكون '1.8' و'2.8' تباعا وليست '1.9' و'2.9' على الترتيب. _____</p> <p>2.9 متابعة التنفيذ، ورفع التقارير الدورية بذلك إلى.....، يوجد فراغ وكأن هناك كلام ساقط</p>		
<p>تم عكس الملاحظة</p>	<p>تم التعديل</p>	<p>- الأهداف الرئيسية ضمن محور الحماية (تنسيق الجهود بين كافة الجهات)، يقترح النص على الجهات الحكومية. - محور المقاضاة وإنفاذ القوانين، يوجد تكرار لكامل الفقرة</p>	<p>فقرة محاور وأهداف السياسة</p>	<p>2</p>

<p>سيتم النظر في المقترح عند إعداد المسودة النهائية</p>	<p>عادة لا يوجد فقرة مماثلة للسياسات الوطنية</p>	<p>5- نطاق السياسة لم تتطرق المسودة ل وقت دخول السياسة حيز النفاذ، قد يكون من المناسب ذكر وقت دخول السياسة حيز التنفيذ 12 شهرا بعد التوقيع فقرة</p>	<p>فقرة نطاق السياسة</p>	<p>3</p>
<p>لم يتم عكس الملاحظة المقترحة</p>	<p>إن المملكة لا يمكن أن تنفذ فقط الاتفاقيات الدولية بحذافيرها وانما تعزز من التزاماتها بما يتوافق مع السياق الخاص بها مع مراعاة العادات والتقاليد والثقافة وخصائص المجتمع السعودي</p> <p>عادة لا يمكن استعمال مصطلح "مكافحة" العمل الجبري لأنه مخصص لمكافحة الاتجار بالأشخاص ويستعمل مصطلح الحظر والقضاء على العمل الجبري</p>	<p>3- الهدف من السياسة (ج. تعزيز التزامات المملكة بالاتفاقيات والقوانين والمعايير الدولية)، يقترح النص على أن الهدف من السياسة تنفيذ الالتزام الوارد في الاتفاقية وليست للتعزيز. 3- الهدف من السياسة (هـ. تأسيس منطلق يهدف إلى المزيد من الإصلاحات النظامية الرامية إلى الحظر الكامل والصريح للعمل الجبري بكافة صوره وأشكاله)</p> <p>يقترح تعديل كلمة حظر إلى مكافحة، لأن الحظر يفيد الوجود النظامي للعمل الجبري</p>	<p>فقرة الهدف من السياسة</p>	<p>4</p>
<p>لم يتم عكس الملاحظة المقترحة</p>	<p>تم اعتماد التعريف الرسمي بحسب العمل الجبري بحسب تعريف بروتوكول ٢٠١٤ الرسمي لمنظمة العمل الدولية</p>	<p>تعريف العمل الجبري مناسبة إضافة 'حسب المادة الثانية'، من الاتفاقية المشار إليها 2.ج/ صور العمل الجبري (اللجوء للممارسات الاحتمالية للاستقدام والتوظيف والخداع</p>	<p>فقرة مفهوم العمل الجبري وصوره</p>	<p>5</p>

		<p>بشأن أنواع العمل وشروطه) ، يقترح التفصيل في ذلك إذ يغلب على الظن خروج بعض الصور من هذا الوصف العام للعمل الجبري. 2.ج/ صور العمل الجبري (إساءة معاملة العمال المنزليين باحتجازهم أو الامتناع عن أداء حقوقهم أو التعرض لهم بالإيذاء أو التحرش)، يقترح التفصيل في أنواع الامتناع التي ينبغي عليها اعتبار العمل جبريا ، وذلك لكون بعض صور الامتناع تخرج عن كونها مقصودة في العمل الجبري.</p>		
تم عكس الملاحظة		<p>(صدر المرسوم الملكي على ...) يقترح التعديل إلى صدر المرسوم الملكي رقم وتاريخ بشأن ... ، وذلك لان المرسوم صدر بشأن الاتفاقية. - قد ترون مناسبة الالتزام بمصطلح العمل الجبري وحذف مصطلح الإلزامي، لأنه هو الوارد في الاتفاقية.</p>	فقرة التمهيد	6
ملاحظة خارج نطاق السياسة – لم يتم عكسها	<p>This comment is not related directly to this policy but are more recommendations to good HR practice in general</p>	<p>It is helpful to the employees if government implemented correct systems for the below mentioned points: 1-Time keeping books or systems -Some of the companies are doing jobs with their works more than 12 hours for six days (sometimes 7 days in a week) &amp; paying</p>	National Policy to Eliminate forced labor	7



		<p>normal salary .They are not keeping time sheet of their employees. So if Government is taken strict action in this case will help employees life. 2-Salary payment through bank including End of service- Some of the small establishments are not paying their salary through&amp; not paying salary on time. Government need take strict action against such companies such as blacklisting them or fining them. 3-Leisure activities- If employers are giving leisure facilities such as trips to historic places or weekend enjoyments or surprise events to employees will help their standard of leaving. 4-Hike in salary must be in yearly basis- To achieve employees goals &amp; to compete market price increase all employers must provide an hike in salary based on their performance on yearly basis. 5-Surveys related job-Government must take an initiative about an enquiry job nature &amp; culture through online on monthly basis</p>		
--	--	--	--	--

		or weekly using social media or such other platforms. It will help to regularize the exploitations in the field of labors.		
--	--	--	--	--